سكّر البنجر

الشائع عندنا ان السكّر يستخرَج كلهُ من قصب السكّر وقد كان ذلك كذلك في اول هذا القرن اما الآن فاكثر من نصف السكر يستخرَج من البنجر (الشمندور) الذي يزرع في اوربا واليهِ ينسَب رخص السكر الحالي . فانهُ لما شاع استعمال السكّر وصار من الحاجيات ورأى الاوربيون انهُ لا يمكنهم زرع القصب في بلادهم بل لا بدَّ من زرعهِ في بلاد اخرى وجلب السكر منها أعمَلَ كيماويوهم الفكرة في استخراجهِ من بعض النباتات التي تزرع في بلادهم فوجدوا ان البنجر يحتوي شيئًا من السكر ولكنهُ قليل فيهِ لا يفي بنفقة استخرجهِ فنهضت الحكومة الفرنسوية تحث العلماء ليجدوا الوسائل اللازمة لاتقان زراعتهِ حتى يكثر سكرهُ ويسهل استخراجهُ وكانت تحفزهم على ذلك بالجوائز السنيَّة . وأنشئت المدارس الزراعيَّة لتعليم الطلبة كيفية زراعة البنجر واستخراج سكرهِ

وقد عُلم بعد البحث الطويل ان البنجر يجود في اراضي جرمانيا وشمالي فرنسا التي افتقرت من توالي زرع الحبوب فيها ولم تعُد تأتي بغلَّة كافية لانهُ يأخذ جانبًا كبيرًا من غذائهِ من الهواء . ورأت جرمانيا ان اراضيها لم تعُد تأتي بغلة كافية من الحبوب وان كثيرين من اهاليها هاجروا منها لهذا السبب فارادت ان تقوّي زراعة البنجر واستخراج السكر منهُ فوضعت على كل رطل من سكرهِ خمسة ملمات ضريبةً اذا استُعمل في البلاد واما اذا أُصدر منها فتُرَدُّ الضريبة لاصحابهِ الذين يصدرونهُ منها ويدفع لهم مال آخر لاغرائهم باستخراج السكر واصدارهِ من بلادها . واقتدت بها الممالك التي تزرع البنجر فانتشرت زراعتهُ اي انتشار وأتقنت غاية الاتقان ولم تنتقر الارض بزراعتهِ لان الكسب الذي يبقى بعد استخراج السكر منهُ يطعم للمواشي فتعود عناصرهُ الى الارض مع زبلها . وصارت غلة الفدان الواحد من عشرين الى خمسة وعشرين طنًا من البنجر ويستخرج من كل طن مئة وخمسون رطلاً الى مئتي رطل فالربح من زراعتهِ ثلاثة اضعاف الربح من زراعة القمح . وتبقى الارض بعدهُ على احسن استعداد لزراعة ما يزرَع فيها عقبهُ

وبانتشار زراعة البنجر في جرمانيا انتشر نطاق سكك الحديد فيها ومعامل تكرير السكر واتسعت الاعمال وكثرت الارباح وزاد اهتمام العلماء في اتقان زراعتهِ واستخراج

السكر منهُ فقد كان يستخرج رطل واحد من السكر من كل مئة رطل من البنجر في ايام نبوليون الاوّل ثم بلغ ثمانية ارطال وعلى ذلك بنيت الضريبة في جرمانيا والآن يبلغ السكر المستخرج من كل مئة رطل لا اقل من ثلاثة عشر رطلاً . والفضل في ذلك لعلماء الكيمياء وعلماء الطبيعيات الذين اكتشفوا النواميس الطبيعية وطبقوها على استخراج السكر ولحكومات اوربا التي تأخذ بايدي العلماء وترفع عنهم مشقة السعي في تحصيل المعاش بما تجريهم بهِ وتعيّنهُ لهم من الرواتب

واقتدت فرنسا وبلجكا والنسا وبولندا وروسيا بجرمانيا في تقوية زراعة البنجر واعانة مستخرجي السكر منهُ فكان مقدار السكّر المستخرج منها ومن جرمانيا سنة ١٨٨٥ على ما في هذا الجدول

جرمانيا	١١٥٥٠٠٠ طن
النسا	٥٥٨٠٠٠ "
روسيا وبولاندا	٣٨٧٠٠٠ "
فرنسا	٣٠٨٠٠٠ "
بلجكا	٨٨٠٠٠ "
هولندا	٥٠٠٠٠ "
وجملة ذلك	٢٥٤٦٠٠٠ "

وكان مقدار سكّر القصب المستخرج حينئذٍ في كوبا وجافا وبرازيل وبيرو والهند ومصر وماثيلا ولويزيانا وكل البلدان التي يستخرَج فيها السكر من القصب ٢٢٦٠١٠٠ طن اي اقل من نصف السكر المستخرَج في الدنيا . وكان المستخرج من السكر في جرمانيا سنة ١٨٧٥ نحو الفين وخمس مئة طن فبلغ سنة ١٨٨٨ مليونًا وثلثمئة الف طن

وطريقة استخراج السكر في جرمانيا من اقل الطرق نفقة واكثرها ربحًا فلا يُنفَق على استخراج الرطال اكثر من اربعة ملمات وهذه النفقة تشمل اجرة العمل وثمن الفحم والكلس والكوك وهلاك الآلات وربا رأس المال . وقد لا يقلّ ربح المعمل الواحد عن اثني عشر الف جنيه في الشهر . ويقال ان شركة واحدة من الشركات الفرنسوية ربحت في فصل العمل في سنة واحدة عشرة ملايين فرنك وفصل العمل لا يزيد عن مئة وعشرين يومًا اي ان ربحها اليومي كان اكثر من ثلاثة آلاف جنيه

واذا زادت زراعة البنجر في اوربا على نسبة زيادتها في السنين الماضية بطلت

زراعة القصب في اكثر البلدان التي يزرع فيها . والآن قد بطلت معامل تكرير السكر الانكليزية مع ان رأس مالها نحو اربعة ملايين جنيه لانها لم تقدر ان تناظر معامل جرمانيا وفرنسا ولذلك دعت الحال الى تأليف مؤتمر عام لابطال المعونة التي تعين بها الدول اصحاب معامل السكر فكان من جرمانيا انها جعلت الضريبة على كل رطل من السكر يستعمل في بلادها ستة ملمات وكانت قبلاً خمسة ملمات وجعلت المعونة لكل رطل يصدر من بلادها من السكر المكرّر خمسة ملمات ومن غير المكرّر اربعة ملمات

وقد سألنا كثيرون عما اذا كانت زراعة بنجر السكر تنجح في القطر المصري وكان جوابنا انها لا تنجح لانها جُرّبت في الجهات الجنوبيّة الحارّة في اوربا واميركا فلم تنجح وارض مصر احرُّ من جنوبي اوربا . هذا فضلاً عن ان بنجر السكر لا ينجح بقرب البحر ولا في الاراضي التي فيها ملح والطبقة السفلى من اراضي القطر المصري قلما تخلو من الملح . والناقد البصير لا يرى خيرًا من القطن للزرع في اراضي القطر المصري بشرط ان لا تكرّر زراعته في الارض الواحدة بل يعقبها مزروعات أخرى لكي تسترد الارض العناصر التي قلّت منها بزراعة القطن فيها . ولا بدّ ايضًا من ان تهتم الحكومة اهتمامًا شديدًا في البحث عن احسن سداد للقطن من حيث فعلهُ وقلة نفقتهِ والاّ ضعفت الارض على توالي السنين وقل الربح من زرع القطن فيها

الدمّل المصري [1]

لسعادتلو الدكتور حسن باشا محمود مدير الصحة العمومية سابقًا

ايها السادات

الدمل المصري ليس الدمل المعتاد ولا دمل النيل بل هو مرض جلدي خاص ببلادنـــا وقد اكتشفتهُ في مصر وشرحتهُ في رسالة سنة ١٨٧٣ مسيحية تحت عنوان الاستكشاف العصري الدمل المصري . ومن ذلك الزمن الى الآن عالجتُ عددًا وافرًا من المرضى المصابين بهِ . وقبل ان اعرض على مسامعكم مشاهدة مفيدة شاهدتها باحد المرضى اسمحوا لي ان اقول كلمتين على هذا المرض العجيب

(١) وهي معربة من خطبة تلاها في مجلس المعارف المصري في ٣ مايو سنة ١٨٨٩